دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي الماليزية
جامعة المدينة العالمية
وكالة البحوث والتطوير
عمادة البحث العلمي
مجلة المجمع

التناوب الدلالي للصيغ الصرفية

(تطبيق على القرآن الكريم)

د. عبد الله أحمد البسيوني و د. دوكوري ماسيري
كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

مجلة (مجمع) : مجلة علمية محكمة عالمية تصدر في كل أربعة أشهر من جامعة المدينة العالمية في ماليزيا
رقم الإيداع الدولي: ISSN973–2231:

دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي الماليزية
جامعة المدينة العالمية
وكالة البحوث والتطوير
عمادة البحث العلمي
مجلة المجمع

التناوب الدلالي للصيغ الصرفية

تطبيق على القرآن الكريم

د. عبد الله أحمد البسيوني & د. دوكوري ماسيري
كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

مجلة (مجمع) : مجلة علمية محكمة عالمية تصدر في كل أربعة أشهر من جامعة المدينة العالمية في ماليزيا
رقم الإيداع الدولي: ISSN973-2231:

الملخص

تُعنى هذه الدراسة ببيان ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية ، وآراء العلماء فيها بطرح الأمثلة لها، وتتبع شواهدها من القرآن الكريم في قراءاته المتواترة؛ وقد أدركنا من خلال تطبيقنا لهذه الظاهرة على أنّ ثمة ألفاظ ترد فيها قراءتان فأكثر بصيغ مختلفة، ومع ذلك تؤدي معنى واحد أو متقارب، وربما تكون الصيغة واحدةً ولكنها تعطي معنى صيغة أخرى؛ كما وجدنا كذلك تعدد الصيغة في المبنى الواحد مع ثبات الدلالة أو اختلافها؛ ومن هنا ظهرت لنا أهمية **دراسة التناوب الدلالي للصيغ الصرفية** التي وضّحتْ لنا العلاقة بين الصيغة والدلالة، وجعلنا نؤكّد –بكل أريحيّة– ذلك الترابط القوي بين مستويات اللغة وعناصرها الداخلية؛ مما جعل طبيعة البحث ينحو نحو منهج الاستقراء والتطبيق؛ وذلك باستقراء الصيغ الصرفية من مظانها الأصلية، وما ذكره العلماء من توضيح لدلالاتها، وما يطرأ عليها من علاقة تناوب أو تجاذب أو تباين، ومن ثم تطبيق ذلك كلّه على نصوص القرآن الكريم؛ مما جعل البحث يصل إلى نتائج كشف النقاب عن: جهود العلماء قديما وحديثا في تلمس دلالات أبنية العربية، كما أنّ البحث أقرّ أنَّ العرب توسعوا في توظيف الصيغ الصرفية لإفادة معان متعددة غير معانيها الموضوعة لها، وأنّه يمكن إلحاق ذلك بالعوامل التي تكسب اللغة مرونة واتساعاً واهتماماً بالمعنى وتنوعاً في الأساليب. وأقرت الدراسة – أيضا– مقولة الرضي التي أوردها لبيان أنَّ الزيادة على الصيغة في المبنى لن تخلو عن معنى زائد، قد يكون للتوكيد على الأقل. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الفروق الدلالية المترتبة على اختلاف الصيغ الصرفية للفظ، وما خالفَ القياس اللغوي في ذلك؛ ومن مجموع تلك النتائج توصل البحث إلى توصيات أهمها: حث الباحثين والدراسين اللغويين على الاهتمام بدراسة النَّحو في ظلال القراءات القرآنية؛ وذلك لمكانة هذا المصدر في مجال الاستدلال اللغوي وتوجيهاتها، كما حثت الدراسة الباحثين على الاهتمام باللهجات العربية؛ لأنها الأصل في حل كثير من الألغاز اللغوية، حيث إنَّ القرآن الكريم وقراءاته قد أثبت شموله لمعظم لهجات.

الكلمات المفتاحية: التناوب الدلالي – الصيغ الصرفية.

المحتويات:

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	4
المحور الأول دراسة تمهيدية	9-6
1. 1 المقدّمة	6
1. 2 أهمية الدراسة	6
1. 3 أهداف الدراسة	7
1. 4 منهج الدراسة	7
1. 5 الدراسات السابقة	8-7
1. 6 هيكل الدراسة	8
1. 7 تقسيمات الدراسة	9
المحور الثاني: مباحث الدراسة	29-10
2. 1 الترادف بين الصيغ	17-10
2. 2 عدول الصيغة عن معناها الأساسي	23-18
2. 3 اختلاف الصيغة في المبنى الواحد	29-24
المحور الثالث: النتائج والتوصيات	30
1.3 النتائج	31
2.3 التوصيات	31
3.3 أهم المصادر والمراجع	34-31

المحور الأول: دراسة تمهيدية

1. 1 المقدّمة:

موضوع هذا البحث هو " التناوب الدلالي للصيغ الصرفية في اللغة العربية تطبيق على القرآن الكريم" وتُعنى هذه الدراسة ببيان ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية ، وآراء العلماء فيها بطرح الأمثلة لها، وتتبع شواهدها من القرآن الكريم في قراءاته المتواترة؛ وبهذا سيركز البحث على الآيات التي يرد بها أكثر من قراءة وتؤدي الصيغ أو الصيغتان معنى واحد أو متقارب، وربما تكون الصيغة واحدةً ولكنها تعطي معنى صيغة أخرى.

فتناوب الصيغ معناه أن تؤدي صيغة معينة معنى صيغة أخرى؛ كأن يأتي اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل أو العكس؛ ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: {لا عاصم اليوم من أمر الله} (هود: 43). فأكثر المفسرين على أن قوله (عاصم) اسم فاعل بمعنى المفعول والمعنى في الآية الكريمة: لا معصوم اليوم من أمر الله، وهذه الظاهرة لها حضورها في العربية، حيث أسهم علماء العربية القدماء والمحدثون منهم في بيان معاني الأبنية والصيغ العربية كما تنبهوا للعلاقة بين هذه الصيغ فأدركوا أن الصيغة الواحدة يمكن أن يعبر بها عن معان مختلفة كما تنبهوا إلى تناوب الصيغ في أدائها للوظائف الدلالية وطرحوا أمثلة كثيرة لذلك، ودلالة الصيغة هي المستمدة من طبيعة ائتلاف الحروف الأصول والزوائد والحركات والسكنات على نسق معين متشابه.

ويفرق الكفوي بين دلالة التركيب ودلالة الصيغة بقوله: "ما دلَّ عليه أصل التركيب فهو دلالة اللغة وما دلت عليه هيأته فهو دلالة الصيغة" (1).

فكل صيغة صرفية لها معنى دلالي ووظيفي تؤديه؛ وهذا ما أطلق عليه ابن جني مصطلح "**الدلالة الصناعية**"؛ ويعني بها الصورة التي يحملها اللفظ ويخرج عليها (2).

2. 1 أهمية الموضوع:

يربط موضوع هذا البحث علم الدلالة بعلم الصرف، وبهذا تنعكس القيمةَ الحقيقيّة التي من أجلها أنشئ علم التصريف؛ حيث كانت غاية علم التصريف عند علمائنا القدماء هي "حصول المعاني المختلفة

---

(1) – أبو البقاء الكفوي، الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م، 5/ 326.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 98/3

المتشعبة عن المعنى الواحد" (1) ويعني ذلك أنَّ اختلاف صيغ المادة الواحدة راجع إلى اختلاف معانيها؛ فنجد مثلا مادة "فهم" تختلف صيغها باختلاف معانيها فتصبح اسما للفاعل في بناء (فاهم) ، وللمفعول في بناء (مفهوم) وصيغة للمبالغة في بناء (فهامة). وهكذا كلّ بناء يختلف معناه ودلالته عن غيره.

وقد بذل القدماء جهودا مضنية في تحديد تلك الصيغ وتصنيفها وفقا لبنائها الصرفي ومفهومها الدلالي في فئات مستقلة، لكننا نرى من خلال الواقع اللغوي أن بعض هذه الصيغ تؤدي معاني صيغ أخرى وهو ما يسمى بالتناوب الدلالي في الصيغ أو تقارض الصيغ الصرفية، وقد فطن القدماء إلى ذلك كما ذكرنا سابقا ، وتوالت جهود المحدثين في تلمس معاني أبنية العربية وعلى رأسهم الدكتور فاضل السامرائي في معاني الأبنية في العربية وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني لكن جهوده انحصرت في إيراد المعاني المختلفة للبناء الواحد ولم يتطرق إلى تناوب هذه الأبنية والعلاقة بينها (2).

1. 3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي: -

أ- تتبعَ آراء اللغويين في ظاهرة التناوب بين الصيغ بتلمس سبل العلاقة بين الأبنية، وطرح آراء العلماء حول هذه الظاهرة.

ب- دراسة ظاهرة التبادل الصوتي من خلال تطبيقها على نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة.

1. 4 منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث والغرض الذي يسعى الباحثان في تحقيقه التزم البحث بمنهج جمع بين الوصف والاستقراء والتطبيق ؛ وذلك من أجل استقراء الصيغ الصرفية التي يعتريها التبادلات الدلالية، وجمع ما قاله العلماء في دلالاتها؛ مرتبطا ذلك كله بالقرآن الكريم كمجال لتطبيق ما تم استقراؤه من ظواهر التبادل الدلالي، ومتمثلا بآراء علماء اللغة والمفسرين .

---

(1) الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي. البرهان في علوم القرآن: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة. دار التراث 1376هـ، 297/1

2 - فاضل السامرائي ، (معاني الأبنية العربية) ، بحث نشر بجامعة بغداد، طبعة 1401 – 1987

1. 5 الدراسات السابقة:

بالرغم من تعدد البحوث التي تناولت الصيغ الصرفية من قبل إلا أن هذا البحث ينحو منحى جديدا في عرض هذه القضية متخذا من التناوب بين هذه الصيغ الفكرة الرئيسية له ومطبقا ذلك على القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ومن أبرز الدراسات التي عرضت للأبنية الصرفية وربطت بينها وبين معانيها:

1- بحث باسم (الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية) للدكتور: أحمد عبدالعظيم، دار النصر للنشر والتوزيع بجامعة القاهرة د. ت

2- بحث باسم (معاني الأبنية العربية) للدكتور: فاضل صالح السامرائي، نشر بجامعة بغداد، طبعة 1 .14 – 1987.

3- بحث باسم (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية) للدكتور: محمود سليمان ياقوت، صدر عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية 1985 م

4- بحث باسم (دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها) للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار، صدر عن دار البشير بالأردن ط 1414هـ - 1994م.

وقد عرضت هذه البحوث جميعا للصيغ الصرفية ومعانيها الدلالية ولكنها لم تتناول الفكرة الرئيسة لهذا البحث وهي قضية التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية وهي القضية المعني بمعالجتها هذا البحث، بيد أن هناك دراسة تناولت قضية التناوب الدلالي وهي دراسة "التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل"، للدكتور طه محمد الجندي، فرق فيها بين مصطلحين هما التناوب الدلالي والتناوب الوظيفي ([1]) ، واقتصر في دراسته على التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، ونحا في بحثه منحى يختلف عن هذا البحث حيث ذكر الأبواب من اسم الفاعل واسم التفضيل وغيرها من أبواب الوصف العامل ثم يذكر البناء ويتتبع دلالته ويذكر المعاني التي يشترك فيها مع الأبنية الأخرى، وهذا كما يبدو مخالف لمنهج هذه الدراسة التي انفردت بتناول قضية التناوب بين الصيغ من ثلاث زوايا لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مجتمعة مطبقة بشواهد من القرآن الكريم وذلك عبر ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: : الترادف بين الصيغ

المبحث الثاني: عدول الصيغة عن معناها الأساسي

المبحث الثالث: اختلاف الصيغة في المبنى الواحد

أ- .

---

[1] - للدكتور طه محمد الجندي ، التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، دار الكتب المصرية، 1998 م

1. 6 هيكل الدراسة:

اقتضت طبيعة المنهج الذي سار عليه هذا البحث أن تقوم هيكلة البحث على ثلاثة محاور أساسيّة؛ محور يتناول الدراسة التمهيدية؛ وفاقا لأدبيات البحث العلمي المعاصر، ومحور ثانٍ تتخلله تقسيمات فرعية، يعنى بعرض مباحث التبادل الدلالي للصيغ الصرفية، وطرح آراء العلماء حوله، ومن ثم ذكر نماذج تطبيقية له من القرآن الكريم. ومحور أخير يناقش النتائج والتوصيات.

1. 7 تقسيمات الدراسة:

يقوم هذا البحث على التقسيمات التالية:

المحور الأول دراسة تمهيدية

1. 1 المقدّمة
1. 2 أهمية الدراسة
1. 3 أهداف الدراسة
1. 4 منهج الدراسة
1. 5 الدراسات السابقة
1. 6 هيكل الدراسة
1. 7 تقسيمات الدراسة

المحور الثاني: مباحث الدراسة

2. 1 الترادف بين الصيغ
2. 2 عدول الصيغة عن معناها الأساسي
2. 3 اختلاف الصيغة في المبنى الواحد

المحور الثالث: النتائج والتوصيات

3. 1 النتائج
3. 2 التوصيات
3. 3 فهرس المصادر والمراجع

المحور الثاني: مباحث الدراسة

1. 2 الترادف بين الصيغ:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الترادف بين الصيغ عن طريق ذكر نماذج للصيغ التي أتت بمعنى واحد واختلفت في البناء، ومن صوره أن تذكر الصيغة بمعنى صيغة أخرى، أو تذكر الصيغتان ويقال إنهما بمعنى واحد، أو تذكر الصيغة ويقال إنها نقلت من معنى إلى معنى آخر، ويكون ذلك على سبيل الاتساع الدلالي، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولا: استفْعَل بمعنى أفْعَل:

ومن نماذج ورود ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ- قوله تعالى {كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا} [البقرة / 17].

ب- وقوله تعالى {هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ} [المائدة / 112].

ج- وقوله تعالى: {هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} [هود: 61].

د- وقوله تعالى: {وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الأنعام: 10].

هـ- وقوله تعالى: { وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ } [الصافات14].

نلحظ في الآيات السابقة أن كلمة (اسْتَوْقَدَ) و (استطاع) و (اسْتَعْمَرَ) و (استهزأ) على وزن (استفعل) جاءت بمعنى: (أوقد) و (أطاعوا) و (يهزؤون) (ويسخرون) على وزن (أفعل)؛ وذلك لموافقة معنى الآيات التي وردن بها؛ كما أشار إلى ذلك مجاهد، والقرطبي، وأبو حيان وصاحب اللباب وغيرهما من المفسرين (1).

---

(1) ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن تأليف: القرطبي؛ تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية / الطبعة: 1423 هـ/ 2003 م: 56/9، وتفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/ زكريا عبد المجيد النوقي، د/ أحمد النجولي الجمل، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ -2001م، 1/ 112، واللباب في علوم الكتاب، تأليف: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى- 1419 هـ -1998 م، 7/ 605 ينظر: المصدر السابق نفسه، وأحكام القرآن لابن العربي (محمد بن عبد الله الأندلسي) الناشر: دار الكتب العلمية: 18/3، وتفسير السراج المنير، تأليف: محمد بن أحمد الشربيني، دار النشر: دار الكتب العلمية ، 41/3، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1415هـ - 1995م: 348/5.

وقد أكّد الصرفيون –كذلك– مجيء استفعل بمعنى أفعل قائلين: يقول رضي الدين الأسترآباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب: "تقول: استخرجت الوتد، ولا يمكن ههنا طلب في الحقيقة، كما يمكن في " استخرجت زيدا " إلا أنه بمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنَّه طلب منه أن يخرج، فقولك أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرة واحدة أو مع اجتهاد، بخلاف استخرج" (1)؛ فجاء استخرجتُ بمعنى أخرجتُ؛ وهذا ما أكّده علماء اللغة المعجميون، والمعاصرون (2)؛ يقول الدكتور عبده الراجحي: "وقد يأتي استفعل بمعنى أفعل مثل: أجاب واستجاب – أيقن واستيقن" (3).

على أنَّ هذه الصيغ المزيدة حينما تقع في موضع المجرد فإنّها إنْ عدمت الدلالة على تكثير معناه أو المبالغة فيه، فإنها لا تعدم الدلالة على تأكيده، كما يؤكد ذلك الرضي بقوله: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا، فذا قيل مثلا: إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك عل نحو ما يقال: إن الباء في (كفى بالله) و " من " في (ما من إله) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في " أقالني " من التأكيد والمبالغة " (4).

ثانيا: تفعَّل بمعنى أفعل:

ومن نماذج ذلك في القرآن على سبيل التمثيل والتوضيح لا الحصر:

أ– قوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ} [الأعراف/ 167].

ب– وقوله: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} [إبراهيم /].

ذكر الطبري في تفسيره أن (تأذّن) هنا بمعنى (آذن)؛ فقال "تأذن"، "تفعَّل" من "آذن"؛ والعرب ربما وضعت "تفعَّل" موضع "أفعل"، كما قالوا: " أوعدتُه " "وتَوعَّدته"، بمعنى واحد. و"آذن"، أعلَمَ" (5)؛ واستدل على ذلك بقول الحارث بن حِلِّزة:

---

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1395 - 1975 م: 110/1.

(2) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني) ، الناشر دار الهداية: 522/11، ولسان العرب لابن منظور مادة (س/خ/ر) (خ/ل/ا).

(3) ينظر: التطبيق الصرفي– تأليف د / عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية [د. ط]، ص 41.

(4) – شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل رضي الدين الحسن الاسترآباذي: 1/ 83

(5) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م: 526/16، وينظر: 13/ 204. وينظر: تفسير الفخر الرازي، (محمد بن عمر بن الحسين) ، دار النشر / دار إحياء التراث العربي: 19 / 67.

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ   رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

يعني بقوله: "آذنتنا"، أعلمتنا"

وقال ابن كثير: "وقوله: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ} أي: آذنكم وأعلمكم بوعده لكم" (1) ، وقال في موضع آخر " {تَأَذَّنَ} تَفَعَّل من الإذن أي: أعلم، قاله مجاهد. وقال غيره: أمر" (2).

نلاحظ فيما سبق مجيء " تَفَعَّل " هنا بمعنى "أَفْعَلَ" عند المفسرين فقالوا: آذَنَ ربُّك وأعْلَمَ. وإلى هذا المعنى مال كثير من اللغويين (3)؛ يقول أبو علي: {آذن} بالمدّ: أعلم. و{أذّن} بالتشديد، نادى. وقال قوم: آذن وأذن بمعنى أعلم؛ كما يقال: أيقن وتيقن (4)؛ وقد ذكر أبو علي الفارسي أنَّ الفعل (تأذن) في الآية السابقة ورد بمعنى (آذن) ، ووزن تفعَّل من معانيه مطاوعة أفعل، " وهو يدل على الرغبة في حصول الفعل واجتهاده في سبيل ذلك، ولا يكون ذلك إلا في الصفات الحميدة مثل: تصبَّر – تشجَّع – تجلّد – تكرَّم " (5).

كما ذكر الإمام الفخر الرازي الترادف بين الصيغتين في قوله: " وقوله (تَأَذَّنَ) بمعنى آذن أي أعلم، وبناء (تفعَّل) هنا ليس معناه أنه أظهر شيئًا ليس فيه، بل معناه (فعل) " ((6) ، فقد أجري مُجرى فعل القسم كعلم الله وشهد الله؛ ولذلك أجيب بما يجاب به القسم " ((7).

وقد أكّد الثعالبي (8) مذهب أبي عليّ وصرّح بأن (تفعَّل) يكون بمعنى (أَفْعل)؛ نحو تعلَّم بمعنى أعلَمْ؛ مستشهدا لذلك؛ بقول الشاعر:

تعـلَّمْ أنَّ بعد الشـرّ خيراً   وأنّ لهـذه الغُمَرِ انقشـاعاً (1)

---

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي) ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: 1420هـ - 1999 م: 479/3.

(2) ينظر: المصدر السابق: 497/3.

3 – ينظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة، 1415 – 1995م، (أ/ذ/ن) ، و معجم مقاييس اللغة (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر الطبعة: 1399هـ - 1979م: (أ/ذ/ن) : 1 / 77، و لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي) ، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة الأولى: (أ/ذ/ن) ، وكتاب الكليات . لأبي البقاء الكفوي، ص 489.

4 – الجامع لأحكام القرآن الكريم- المعروف بتفسير القرطبي – تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) ، دار النشر: دار الشعب – القاهرة، 7/ 309

5 – التطبيق الصرفي ص 39

6 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير، دار النشر / دار إحياء التراث العربي، 15 / 34

7 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تأليف / أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت 2/ 163

(8)ينظر: كتابه فقه اللغة وأسرار العربية فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: ياسين الأيوبي، الناشر : المكتبة العصرية الطبعة الثانية، 1420 هـ / 2000 م. (61-فصل في أبنية الأفعال) ص410.

انتهى كلامه "؛ وقال في معجمه: " ربما قالت العرب في معنى أفعَلْتُ: تفَعَّلْتُ؛ ومثله أَوْعَدَني وتَوَعَّدني؛ وهو كثير" (2).

وقد عبر رضي الدين الاسترباذي عن سر هذا التبادل الدلالي بين هاتين الصيغتين؛ وذلك حين أشار قائلا: " وقولهم بمعنى أفعل نحو؛ (تخاطَّأ) بمعنى (أخطأ) مما لا جدوى له، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصا بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه" (3).

ثالثا: أفْعَل بمعنى فَعَل:

ومن نماذج ذلك في القرآن على سبيل التمثيل والتوضيح لا الحصر:

أ- قول الله تعالى: { فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة /]؛ قال ابن الأنباري: "وقد يكون أصبر بمعنى صبر وكثيراً ما يكون أفعل بمعنى فعل نحو أكرم وكرم، وأخبر وخبر" (4).

ب- وقوله تعالى: {وَطَفِقَا يُخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ} [الأعراف / 22]؛ قرأ الزهري (يُخْصِفان) مِنْ أخصف؛ ووُجِّهت القراءة على أنّها من باب "أَفْعَلَ بمعنى فَعَل"(5).

ج- وقوله تعالى: {فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ} [الطور / 45]؛ وقُرأ: (يُصْعِقُونَ) قال السمين الحلبي: "وقراءةُ السلمي تُؤْذِنُ أنَّ أَفْعَلَ بمعنى فَعَل" (6).

ج- وقول الله تعالى: {تُنْبِتُ بالدُّهْنِ} [المؤمنون / 2.]، وقرئَ (تَنْبُتُ) بالفتح (7)، فمن فتح التاء كان الباء للتعدية، ومن ضم التاء فله وجهان: أحدهما: أنْ يكون " نَبَتَ " و " أَنْبَتَ " بمعنى واحد، كما جاء في شعر زهير (8) :

---

(1) البيت للقطامي (عمير بن شُييم (ت101هـ)، في ديوانه: ص35، نقلا عن محقق الصاحبي في فقه اللغة العربي لابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس)، ص170، وينظر: فقه اللغة وأسرار العربية ص410.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر الطبعة: 1399هـ - 1979م: (أ/ذ/ن) : 1 / 77. وكتاب الكليات . لأبى البقاء الكفوي، (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي). تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م، فصل (التاء) ص 489.

(3) شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل رضي الدين الحسن الاسترابازي: 1/ 104.

(4) ينظر: تفسير الفخر الرازى (محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي) ، دار النشر / دار إحياء التراث العربى: 5 / 206.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) تحقيق: د. أحمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق – سوريا [د.ط]، .5/ 284

(6) ينظر: المصدر السابق 10 / 79.

7 – ينظر: النشر في القراءات العشر – تأليف / الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت 833 هـ)، تصحيح ومراجعة أ / علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان2/ 368

8 انظر: لسان العرب 2/ 96، 13 / 343

رأيتُ ذوِي الحَاجَاتِ حولَ بيوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حتَّى إذا أنبَتَ البَقْلُ

أي نبت، والثاني: أنَّ الباءَ زيادةٌ؛ أي: تنبت الدهنَ

وقد ذكر أبو حيان وجوهًا لإعراب الجار والمجرور (بالدهن) تبعا لتوجيهه قراءة (تنبت) على النحو التالي: " قرأ الجمهور (تَنبتُ) بفتح التاء وضم الباء، والباء في (بِالدُّهْنِ) على هذا باء الحال أي (تَنبُتُ) مصحوبة (بِالدُّهْنِ) أي: ومعها الدهن، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وسلام وسهل ورويس والجحدري بضم التاء وكسر الباء، فقيل: (بِالدُّهْنِ) مفعول والباء زائدة، والتقدير: تنبت الدهن، وقيل المفعول محذوف أي (تُنبِتُ) جناها، و (بِالدُّهْنِ) في موضع الحال من المفعول المحذوف؛ أي تنبت جناها ومعه الدهن، وقيل أنبت لازم كنبت فتكون الباء للحال" (1) ، وممن ذكر أن أنبت في الآية الكريمة بمعنى نبت صاحب التفسير الكبير، واستشهد على ذلك بقول زهير السابق (2).

و دخول همزة التعدية على بناء (فَعَل) من طرق تعدية الفعل الثلاثي، فيقال: ذهب و أذهبته، وخرج و أخرجته، قال الله تعالى (أذهبتم طيباتكم) [الأحقاف/2.] وقال (كما أخرج أبويكم من الجنة) [الأعراف/27] فإذا كان يتعدى إلى مفعول واحد و أتيت بالهمزة صار يتعدى إلى مفعولين نحو: أضربتُ زيدًا عمرًا؛ أي حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا، وإن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى ثلاثة، نحو قولك في: علمت زيدًا قائمًا و رأيت عمرًا عالما: أعلمني بكر زيدًا قائمًا، وأراني عبد الله عمرًا عالما (3).

وقد ورد في اللغة أفعال ثلاثية لما دخلت عليها الهمزة لم تنقلها، بل ظلت على حالها، ومن ذلك: جدَّ فلان في أمره و أجدَّ، وأضاء القمر و ضاء، و أوحى ووحى (4) ، ويقال تمَّ الله عليه النعمة، وأتمَّ عليه النعمة، وتبع الرجل الشيء و أتبعه بمعنى واحد، ويقال ثوى الرجل بالمكان و أثوى إذا أقام به، وثرى المكان و أثرى إذا ندى بعد يبس وكثر فيه الندى، وثلجت السماء وأثلجت من الثلج (5)؛ وهذا يفسر مجيء بناء أفعل (أنبت) بمعنى فعل (نبت) في الآية الكريمة.

ويذكر العلماء أنَّ فعل و أفعل لا يكونان بمعنى واحد إلا إذا كان ذلك من لغتين مختلفتين، وأمَّا من لغة واحدة فلا يجوز، فيقول سيبويه: " وقد يجيء فعلت و أفعلت المعنى فيهما واحد إلا أن

---

1 – البحر المحيط 6/ 371

2 – انظر: تفسير الفخر الرازي 23 / 79

3 – شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت [د.ت] 7/ 65

4 – أدب الكاتب تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، السكوفي، المروزي، الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة – مصر، الطبعة الرابعة – 1963م ص 333

5 – فعلت و أفعلت ، للزجاج، تحقيق / ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع [د . ت] ص 12– 13

اللغتين اختلفتا " (1).

" قال ابن درستويه في شرح الفصيح لا يكون فعل و أفعل بمعنى واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمَّا من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد " (2).

رابعا: فاعَل بمعنى فعَل:

ومن نماذج ورود ذلك في القرآن الكريم:

أ- قوله تعالى (**وإذْ وَاعَدْنَا مُوسَى**) [البقرة / 51]، وقرئ (وَعَدْنَا) بالألف وتركه (3).

يحتمل (واعدنا) أن يكون بمعنى وعدنا، ويكون صدر من واحد، ويحتمل أن يكون من اثنين على أصل المفاعلة، فيكون الله قد وعد موسى الوحي، ويكون موسى وعد الله المجيء للميقات أو يكون الوعد من الله وقبوله كان من موسى، وقبول الوعد يشبه الوعد، وقيل: وعد إذا كان عن غير طلب، وواعد إذا كان عن طلب. وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ: وعدنا بغير ألف وأنكر قراءة من قرأ: واعدنا بالألف قائلا المواعدة لا تكون إلا من البشر، ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، لأن كلاً منهما متواتر، فهما في الصحة على حدّ سواء (4)

ب- قوله تعالى (**وَمَا يَخْدَعُونَ إلا أنفُسَهُم**) [البقرة / 9] وقرئ (وما يُخَادِعُونَ) (5)

ذكر الصرفيون أنَّ بناءَ (فاعَل) قد يدل على معنى (فَعَل) وذلك بجانب دلالته على معانٍ أخري مثل المشاركة والمتابعة والدلالة على أنَّ شيئا صار صاحب صفة يدل عليها الفعل (6)

ومن هنا حكم كثيرون أن المعنى واحد في القراءتين، (وما يخادعون، وما يخدعون) فمن قرأها (يُخَادِعُون) بالألف، أراد به أيضًا المطابقة وازدواج الكلام؛ لأنَّ قبله (يُخَادِعُونَ الله) فنفى بقوله: (وما يخادعون) ما أثبت لهم بقوله: (يخادعون الله) ، ومن قرأها (وَمَا يَخْدَعُون) قال: خَدَع و خَادَع هنا بمعنى واحد (7).

وبنظرة متأنية في القراءتين الثابتتين في الآية الكريمة نجد أنَّ الفعلين: (يخادعون) و (يخدعون) يمكن أن يختلفَ معناهما وليس كما ذكروا أنَّ أحدهما يصلح مكان الآخر، حيث إنَّ بناء (فاعل) الذي أتى عليه الفعل (يخادع) يدل على المشاركة بين الفاعل والمفعول، ونلحظ ذلك من المعنى حيث إنهم يريدون

---

1 - الكتاب سيبويه 4/ 61

2 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1998م، 1/ 303

3 - ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 242

[4] - تفسير البحر المحيط 1/ 356

5 - ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 237

6 - انظر: التطبيق الصرفي ص 35 - 36

7 - ينظر اللباب في علوم الكتاب 1/ 338

خداع الله – حاشا لله – والله سبحانه يبطل هذا الخداع، أما بناء (فعل) الذي ورد عليه الفعل (يخدع) فنلحظ فيه أنَّ أفراد الفاعل هم أنفسهم أفراد المفعول ولذلك لا يكون هناك مشاركة ولذلك وردت كل صيغة ملائمة في موضعها لا يصح وضع صيغة أخرى مكانها وهذا إعجاز القرآن.

ويقول الإمام الفخر الرازي في تفسير الآية الكريمة السابقة: " قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر (يخادعون) والباقون (يخدعون) وحجة الأولين مطابقة اللفظ حتى يكون مطابقًا للفظ الأول، وحجة الباقين أن المخادعة إنما تكون بين اثنين فلا يكون الإنسان الواحد مخادعاً لنفسه، ثم ذكروا في قوله (وَمَا يَخْدَعُونَ إلاَّ أَنفُسَهُمْ) وجهين: الأول: أنه تعالى يجازيهم على ذلك ويعاقبهم عليه فلا يكونون في الحقيقة خادعين إلا أنفسهم، والثاني: ما ذكره أكثر المفسرين وهو أنَّ وبالَ ذلك راجعٌ إليهم في الدنيا؛ لأن الله تعالى كان يدفع ضرر خداعهم عن المؤمنين ويصرفه إليهم وهو كقوله (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [النساء/ 142]" (1).

خامسا: فاعَل بمعنى فعَّل:

ورد ذلك في: قوله تعالى (**ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ**) [لقمان / 18]، وقرئ (تُصَاعِرْ) بالألف (2).

بالنظر إلى دلالة البناءين السابقين نجد أنه تدل صيغة (فاعل) في الغالب على المشاركة نحو: خاصمته، ونافرته، وسابقته، وصارعته (3) ، كما أنَّ من دلالاته أيضا التعريض: أي أنك تعرِّض المفعول لمعنى الفعل (4)؛ وهذا يوافق معنى الآية، وأما فعَّل: فمجيئه للتكثير هو الغالب عليه، نحو: قطَّعتُ الثياب، وغلقت الأبواب (5).

وفي الآية الكريمة نجد أنَّ مجيء الفعل تُصَعِّر على وزن تفعِّل بمعنى تصاعِر على وزن تفاعل، والتاء في أول البناءين للمضارعة فقط، وبالتدقيق في معنى الآية الكريمة على القراءتين نجد أن (تُصعِّر) يدل على الكثرة، و (تُصاعر) يدل على الحدوث من الفاعل على سبيل الثبات، كما يدل على تعرض المفعول لمعنى الفعل موافقا رأي النحاة السابق والله تعالى أعلم.

---

1 - تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 2/ 58

2 - ينظر حجة القراءات - تأليف: أبي زرعة ابن زنجلة [د.ت]565/1

3 - أدب الكاتب لابن قتيبة 464، 465

4- التطبيق الصرفي ص 33

5 - شرح المفصل لابن يعيش، 7/ 159

سادسا: فاعَل و تفعَّل و وتفاعَل بمعنى:

ورد ذلك في: قوله تعالى (**وَمَا جَعَلَ أزْوَاجَكُمْ اللائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتكُمْ**) [الأحزاب / 4] قرئ (تُظَاهرون) و (تَظَاهرون) و (تَظَّاهرون) و (تَظَّهـَّرون) ، و" ظَاهَر " و"تَظَاهَرَ" و " تَظَهَّرَ " بمعنى (1).

يظهر مما سبق الترادف في الصيغ الثلاث فاعَل و تفعَّل و وتفاعَل وهي كما يبدو في الآية متقاربة في المعنى المراد، وقد مر بنا ما يدل عليه بناء فاعَل، أما بناء تفاعل فأشهر معانيه: المشاركة بين اثنين فأكثر، مثل: تقاتل و تجادل، كما أن من معانيه التظاهر، ومعناه الادعاء بالاتصاف بالفعل مع انتفائه عنه، مثل: تناوم – تكاسل – تجاهل – تعامى، وأيضًا من معانيه الدلالة على التدرج مثل تزايد و توارد، ويمكن أن يدل على المطاوعة وهو يطاوع معنى (فاعل) مثل: باعدته فتباعد، وواليته فتوالى.

أمَّا تفعَّل فأشهر معانيه: المطاوعة، وهو يطاوع (فعَّل) مثل: أدبته فتأدب – علمته فتعلم، والتكلف مثل تصبَّر وتشجَّع، والاتخاذ مثل: تسنَّم فلان المجد أي اتخذه سنامًا، توسَّد ذراعه أي اتخذه وسادة، والتجنب وهو ترك معنى الفعل والابتعاد عنه مثل: تأثم وتحرج؛ أي ترك الإثم والحرج (2).

وفي الآية الكريمة السابقة " قرأ عاصم وحمزة والكسائي (**تظاهرون**) بتخفيف الظاء والباقون بالتشديد فوجه التخفيف الحذف لإحدى التاءين كقوله (وَلاَ تَعَاوَنُواْ) ووجه التشديد إدغام التاء في الظاء كقوله تعالى (اثَّاقَلْتُمْ) [التوبة/ 38]، والحذف أخف والإدغام أدل على الأصل" (3).

سابعا: فَعُل بمعنى فعول:

ورد في قوله تعالى (**إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ**) [البقرة / 143]، وقرئ (لَرَؤُوف) ، و (رؤوف) فَعُول، وفيه معنى المبالغة، و " رَؤُف " فَعُل مثل حَذُر و نَدُس و يَقُظ (4) ، وما أشبَهَ ذَلك، وقد جاء في شعر جرير (5) :

. . . . كَفِعْلِ الوالدِ الرؤُفِ الرَّحِيم

وقد ذكر الإمام الفخر الرازي الوجهين السابقين وزادَ عليهما وجهين آخرين، ونسب كل قراءة إلى أصحابها قائلا: " قرأ عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (لَرَءوفٌ رَّحِيمٌ) مهموزًا غير مشبع. . والباقون (رؤف) مثقلاً مهموزًا مشبعاً. . وفيه أربع لغات رئف أيضاً كحزر ورأف على وزن فَعُل " (1).

---

1 – ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 388

2 انظر: التطبيق الصرفي ص 38 – 39

3 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 3/ 157، وينظر: البحر المحيط 1/ 459

4 – ينظر: حجة القراءات 116/1

5 – انظر: خزانة الأدب 4 / 207

2. 2 عدول الصيغة عن معناها الأساسي:

يتناول هذا المبحث بعض المشتقات التي تم العدول عن معناها الأصلي الذي عليه أصل بنائها، وأُوِّلت بصيغة أخرى، على النحو التالي:

1- فاعِل بمعنى الجمع:

ورد في قوله تعالى: {مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ} [المؤمنون / 67]، جاء فيه (سامرًا) بعد قوله (مستكبرين) لأنَّه بمعنى " سُمَّار "، وهو الجماعة يتحدثون بالليل، ومجيء اسم الفاعل بمعنى الجمع في بناء (سامرا) يؤيده الإمام القرطبي قائلا: " (سامرا) نصب على الحال ومعناه سُمَّارًا، وهو الجماعة يتحدثون بالليل مأخوذ من السمر وهو ظل القمر، ومنه سمرة اللون، وكانوا يتحدثون حول الكعبة في سمر القمر فسمى التحدث به وقرأ أبو رجاء (سُمَّارًا) وهو جمع سامر. . . فهو اسم مفرد بمعنى الجمع؛ كالحاضر وهم القوم النازلون على الماء، والباقر جمع البقر، والجامل جمع الإبل ذكورها وإناثها، ومنه قوله تعالى (ثم نخرجكم طفلا) أي أطفالا، يقال: قوم سُمر وسَمَر وسامر. . ويقال السمير: الدهر، وابناه: الليل والنهار" (2).

وذكر صاحب تاج العروس أنه قد جاءَتْ حُرُوفٌ عَلَى لَفْظِ فاعِلٍ وهي جَمْعٌ عن العَرَب فمنها الجَامِلُ والسّامِرُ والباقِرُ (3).

2- فاعِل بمعنى مفعول:

ورد في قوله تعالى **{لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللهِ إلا مَن رَّحِم}** [هود / 43]، الأكثر في الآية الكريمة السابقة أن قوله تعالى: (لا عاصِمَ) بمعنى لا مَعْصُوم (4) ، ومجيء فاعل بمعنى مفعول كثير، وهذا عدول عن بابها الأصلي أي أن صيغة فاعل هنا أصبحت تدل على من وقع عليه الفعل لا من وقع منه الفعل فهي بمعنى مفعول، وقد روى لنا السيوطي مجيء فاعل بمعنى مفعول، وحصره في ألفاظ معدودة، فقال: "ولم يأت عنهم فاعل بمعنى مفعول إلا قولهم: تراب ساف، إنما هو مسفيٌّ؛ لأن الريح سفته، وعيشة راضية بمعنى مرضية، وماء دافق بمعنى مدفوق، وسر كاتم بمعنى مكتوم، وليل نائم بمعنى قد ناموا فيه " (5).

---

1 - تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 4/ 99

2 - الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي - تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) ، دار النشر: دار الشعب - القاهرة، 12 / 136 - 137

3 - تاج العروس 12 / 73

4 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم 9/ 39

5 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور 2/ 93

ويبدو أنَّ أهلَ الحجاز كانوا يحولون المفعول فاعلا إذا كان في محل نعت، كقول الله تعالى (خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ) [الطارق /6] بمعنى مدفوق، كما يظهر ذلك من قول الفراء: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم؛ أي أَن يَجْعَلُوا المَفْعُولَ فاعِلاً إذا كانَ في مَذْهَبِ نعْت " (1)، أي أنه يحيل ذلك لاختلاف اللغات.

و قال الإمام الفخر الرازي في معنى قوله تعالى (لا عاصم) : " أي: لا ذا عصمة، كما قالوا: رامح ولابن ومعناه: ذو رمح وذو لبن، وقال تعالى (مِن مَّاء دَافِقٍ) [الطارق/ 6] و (عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) [الحاقة/ 21]، ومعناه ما ذكرنا فكذا ههنا، وعلى هذا التقدير العاصم هو ذو العصمة فيدخل فيه المعصوم، وحينئذ يصح استثناء قوله (إِلاَّ مَن رَّحِمَ) منه " (2).

3- فَعْل بمعنى فاعِل:

ورد في قول الله تعالى (**أو يُصْبِحَ مَاؤهَا غَوْرًا**) [الكهف / 41].

الأكثر على أن قوله تعالى (غَوْرًا) بمعنى غائِر (3)، ومعنى هذا أن بناء المصدر فَعْل (غور) جاء بمعنى اسم الفاعل (غَاوِر) وقيام المصدر – وصفا – مقام اسم الفاعل كثيرٌ أقرَّه النُّحاة، منه قوله تعالى (إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ) [الطارق / 13] أي فاصل يفصل بين الحق والباطل، يقول ابن جني: " إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه" (4)، " وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة" (5)، وبناء على ذلك يمكن العدول عن اسم الفاعل الذي يعبر عن وصف فاعل الحدث إلى المصدر الذي يعبر عن المبالغة في وصف فاعل الحدث، ذلك لأن الوصف بالمصدر يمثل أكبر طاقات المبالغة في الوصف، ويجيز ذلك ابن يعيش قائلا: " وقد يجيء المصدر ويراد به الفاعل، من نحو قولهم: ماء غور، أي غائر، ورجل عدل، أي عادل " (6)

وممن ذكر مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر (فَعْل) الإمام الفخر الرازي حيث قال: " (مَاؤُهَا غَوْرًا) أي غائرًا، وهو نعت على لفظ المصدر، كما يقال: فلان زور وصوم، للواحد والجمع والمذكر والمؤنث، ويقال نساء نوح أي نوائح " (7).

---

1 – تاج العروس 25 / 292

2 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 17 / 186

3 – تفسير ابن كثير 5/ 159

4 – الخصائص 3/ 259

5 – الخصائص 3/ 260

6 – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 6 /50، 3/ 49، 50

7 تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 21 / 109

4- فاعل ومفعول: الوصف بهما على معنى النسب " ذو فعل ":

ورد في قوله تعالى: (**حِجَابًا مَّسْتُورًا**) [الإسراء / 45]، قال صاحب اللباب إن قوله تعالى (مستورا) : أي ذو ستر، فهذا على بناء النسب ([1]).

وذكر أبو حيان وجوهًا كثيرة لكلمة (مستورًا) الواردة في الآية الكريمة السابقة، وأرجع كل وجه من هذه الوجوه إلى المعنى الدال عليه، كما يظهر ذلك في قوله: "الظاهر إقرار (مَّسْتُورًا) على موضوعه من كونه اسم مفعول؛ أي (مَّسْتُورًا) عن أعين الكفار فلا يرونه، أو (مَّسْتُورًا) به الرسول عن رؤيتهم ونسب الستر إليه لما كان مستورًا به قاله المبرد، ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة لابن وتامر أي ذو لبن وذو تمر. . وقال الأخفش (مَّسْتُورًا) ساترًا، واسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول، كما قالوا مشئوم وميمون يريدون شائم ويامن، وقيل مستور وصف على جهة المبالغة كما قالوا في (شعر) شاعر، ورُدّ بأن المبالغة إنما تكون باسم الفاعل " ([2]).

ويتبين من كلام أبي حيان السابق أن (مستورا) يحتمل فيها أن تكون اسم مفعول على أصل بنائها أو تكون بمعنى اسم الفاعل، أو تدل على المبالغة مع أن هذا الوجه رده أبو حيان، أو أن تكون بمعنى (ذو ستر) وهو الراجح؛ لأنه بالنظر في الآيتين السابقتين نجد أنه دلت صيغة (مفعول) : مستور، و صيغة (فاعل) : راضية على صفتين ثابتتين ودائمتين؛ لأنهما تعبران عن الحال الدائم و توجد في الأزمنة الثلاثة، و آية تعبيرهما عن الحال الدائم أنه يمكن إضافة مصدرهما إلى كلمة " ذو أو ذات " أي: " ذو ستر، وذات رضا "، وهي بذلك خرجت عن كونها اسمًا للفاعل والمفعول و أصبحت صفة مشبهة؛ لأنَّ صيغة فاعل من الفعل الثلاثي تأتي للدلالة على وصف من قام بالفعل على سبيل التجدد والحدوث، فإن دلَّت على هذا الوصف على سبيل الثبات والدوام والاستمرار فهي صفة مشبهة؛ " أي تشبه اسم الفاعل في المعنى " ([3]).

ومما سبق يمكن القول بأن الصفة المشبهة: " تتعدد صيغها تعددًا يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحد من الصفات الأخرى [صفة الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل] لولا أن معناها يختلف من حيث الدوام والثبوت عن معاني الصفات، فيوضح أن الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام، فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كطاهر، والمفعول كموجود (من صفات الله) أو المبالغة كوَقِح أو التفضيل كأبرص و أشدق، فالمعنى يفرق بين كل

---

[1] - اللباب في علوم الكتاب 12/ 300

[2] - البحر المحيط 6/ 39

[3] - التطبيق الصرفي ص 79

واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا اتفقت الصيغة في أي اثنتين منها ([1])؛ ذلك لأن " القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتي تفرق بين صفة وأخرى من هذه الصفات. . . هي الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام، ثم التجدد في مقابل الثبوت، ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف، ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات" ([2]).

5- فعيل بمعنى فاعِل أو مفعول:

ورد في قوله تعالى: (**وهَـذَا البَلَـدِ الأمِـينِ**) [التين / 3]: قيل يعني الآمِنَ ويجوز أن يكون بمعنى المفعول أي المأمون ([3]).

ففي الآية الكريمة السابقة نلحظَ أنَّ صيغة (فعيل) جاءت بمعنى فاعِل أو مُفعول، وإذا تأملنا الآية الكريمة نجد أنَّ صيغة فعيل بالإضافة إلى تأديتها المعنى وحلولها مكان اسم الفاعل إلا أنها أفادت المبالغة في الصفة التي كانت ستحدث باستخدام اسم الفاعل أو اسم المفعول، فالأمين أبلغ في تأدية المعنى من الآمن والمؤمن وأثبت للصفة وأكثر استمرارا لها.

على أن فعيلا إذا "كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بالهاء، نحو: رحيمة وعليمة و كريمة وشريفة " ([4]) ، ومما سبق يتبين صحة حلول صيغة فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولكنها تفيد أيضا زيادة المعنى والمبالغة فيه.

ومما يؤكد المعنى السابق قول أبي حيان في هذه الكلمة: " (وهذا الْبَلَدِ الأمين) هو مكة، وأمين للمبالغة أي آمن من فيه ومن دخله وما فيه من طير وحيوان، أو من: أمُن الرجل بضم الميم أمانة فهو أمين. . ويجوز أن يكون بمعنى مفعول من أمنَّه لأنه مأمون الغوائل كما وصف بالآمن في قوله (حَرَمًا ءامِنًا) " ([5]).

6- فعيل بمعنى مفعول:

ورد في قول الله تعالى (**فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ**) [القلم / 2.]، : الصريم أي: المصروم؛ "فعيل" بمعنى " مفعول "، ولهذا لم يقلْ "كالصريمة "، فهذا كقولهم "كفٌّ خَضِيبٌ " و"لِحيَةٌ دَهِينٌ" ([6]) وهذا يتفق هذا

---

1 - اللغة العربية معناها ومبناها ص 99 - 100

2 - اللغة العربية معناها ومبناها ص 99

3 - ينظر: تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 212/32

4 - أدب الكاتب 1/ 229

5 - البحر المحيط 8/ 486

6 - ينظر اللباب في علوم الكتاب 19/ 287

مع علماء الصرف، حيث إنَّ بناء " فعيل " يأتي في العربية الفصحى نائبًا عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل؛ أي: لا ترفع فاعلا (1).

وقد ذكر الفخر الرازي وجوهًا كثيرة لكلمة (الصريم) الواردة في الآية الكريمة السابقة على حسب توجيهه للمعنى قائلا: " واعلم أنَّ الصريم (فعيل) يحتمل أن يكون بمعنى المفعول وأن يكون بمعنى الفاعل، وههنا احتمالات أحدها: أنَّها لما احترقت كانت شبيهة بالمصرومة في هلاك الثمر. . وثانيها: قال الحسن أي صرم عنها الخير فليس فيها شيء، وعلى هذين الوجهين **الصريم** بمعنى المصروم، وثالثها: الصريم من الرمل قطعة ضخمة تنصرم عن سائر الرمال وجمعه الصرائم، وعلى هذا شبهت الجنة وهي محترقة لا ثمر فيها ولا خير بالرملة المنقطعة عن الرمال وهي لا تنبت شيئاً ينتفع به، ورابعها: الصبح يسمى صريمًا لأنه انصرم من الليل، والمعنى أن تلك الجنة يبست وذهبت خضرتها ولم يبق فيها شيء من قولهم بيض الإناء إذا فرغه، وخامسها: أنها لما احترقت صارت سوداء كالليل المظلم، والليل يسمى صريماً وكذا النهار يسمى أيضاً صريماً لأن كل واحد منهما ينصرم بالآخر، وعلى هذا الصريم بمعنى الصارم، وقال قوم: سُمِّيَ الليل صريمًا لأنه يقطع بظلمته عن التصرف وعلى هذا يؤول فعيل بمعنى فاعل " (2).

وقد اختلف الصرفيون في قياسية "فعيل" بمعنى " مفعول "، فجعله بعض العلماء مقيسًا، وجعله بعضهم الآخر غير مقيس، فأمَّا من جعلوه مقيسًا فإنهم جعلوه كذلك في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسًا كعليم، وقد مال ابن مالك إلى أن صوغ "فعيل" بمعنى " مفعول " – مع كثرته – غير مقيس (3).

ومن الجدير بالذكر أنه إذا جاءت صيغة فعيل بالهاء فربما يذهب بها مذهب الأسماء، نحو القتيلة، الذبيحة، وليس من ذلك صيغة "فعيلة" بمعنى "مفعولة" مما يدخل في عداد الأسماء لا النعوت، نحو: الرمية، الضريبة، النطيحة، الأكيلة، ويمكن أن تتجرد صيغة "فعيل" بمعنى "مفعول" من التاء إذا ذكر معها الموصوف وذلك كما في: "كفٌّ خَضِيبٌ " و"لِحيَةٌ دَهِينٌ ".

وقد أجاز مجمع اللغة العربية حديثًا " أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول سواء ذكر الموصوف معه أم لم يذكر " (4).

---

1 – انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3 / 138 – 139

2 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 30 / 78

3 – انظر: شرح ابن عقيل 3/ 138

4 – في أصول اللغة 3/ 53

7- فَعُول بمعنى مفعول:

ورد في قول الله تعالى (**و آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا**) [النساء / 163]، : فزبور – بالفتح – فَعُول بمعنى مفعول – كالركوب بمعنى: المركوب – والحلوب – بمعنى المحلوب – والمعنى: الكُتُب المزبورة، أي: المكتوبة، والزُّبُر: جمع زبور، وهو الكتاب (1).

وقال الفخر الرازي في هذه الكلمة: " قرأ حمزة (زُبُورًا) بضم الزاي في كل القرآن والباقون بفتحها، وحجة حمزة أن الزبور مصدر في الأصل ثم استعمل في المفعول كقولهم: ضَرْبُ الأمير ونَسْجُ فلان، فصار اسماً ثم جمع على زُبُر كشهود وشُهُد، والمصدر إذا أقيم مقام المفعول فإنه يجوز جمعه كما يجمع الكتاب على كتب؛ فعلى هذا الزبور الكتاب والزُبُر بضم الزاي الكتب، أما قراءة الباقين فهي أولى لأنها أشهر والقراءة بها أكثر " (2).

ومجيء فعول بمعنى مفعول كثير مما دعا علماء الصرف إلى القول بقدم صيغة فعول، وأنها الأصل في الاستعمال، " وربما كانت صيغة (فعول) هي الأصل في الاستعمال بدليل وجود بقايا لها، ثم بمرور الزمن ضعف معناها على هذه الصيغة فحاولوا ترميمها بميم زائدة حتى تستعيد قوتها المعبرة. . . وهكذا يجب أن نفهم الزوائد في المشتقات على أنها ترميم لجسم الكلمة بعد هزالها " (3)، ومما يؤكد هذا الرأي أن صيغة فعول هي الصيغة الأصلية لاسم المفعول في العبرية الذي يزاد عليه الميم في العربية (4).

8 – تَفَعّل بمعنى تفاعُل:

ورد في قوله عز وعلا (**مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ**) [الملك / 3]، وقرئ: و (مِنْ تَفَوُّتٍ) (5) فـ" تَفَعُّل " بمعنى " تَفَاعُل "، وقد قال الإمام الفخر الرازي في هذه الكلمة: "قرأ حمزة والكسائي (مِن تَفَوُّتٍ) والباقون (مِن تَفَاوُتٍ) قال الفراء وهما بمنزلة واحدة مثل تظهر وتظاهر، وتعهد وتعاهد، وقال الأخفش (تَفَاوُتٍ) أجود لأنهم يقولون تفاوت الأمر ولا يكادون يقولون تفوَّت، واختار أبو عبيدة (تَفَاوُتٍ) وقال يقال تفوت الشيء إذا فات " (6).

---

1 – ينظر: اللباب في علوم الكتاب 6/ 96

2 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 11 / 86، وينظر: البحر المحيط 3/ 413

3 – اللهجات العربية في التراث 2/ 610

4 – انظر: فقه اللغات السامية ص120

5 ينظر: النشر في القراءات العشر 429/2

6 – تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 30 / 51، وينظر: البحر المحيط 8/ 293

3. 2 اختلاف الصيغة في المبنى الواحد

يتناول هذا المبحث نماذج لكلمات اختلفت صيغتها في المبنى الواحد، ونشأ عن اختلاف الصيغة اختلاف المعنى أحيانا و ثباته أحيانا أخرى، على النحو التالي:

أولا: اختلاف الصيغ مع ثبات الدلالة، ومنها ما يلي:

1- فَعَل وفُعْل:

ورد في قوله تعالى (**فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا و حَزَنًا**) [القصص / 8]، وقرئ: و (حُزْنًا) – بالضم –، كـ " البَخَل " و " البُخْل " لغتان حسنتان (1).

وردت في الآية كلمة " حزَن " بفتح ففتح على قراءة، و بضم فسكون على قراءة أخرى، وهي في كلتا القراءتين تعبر عن معنى واحد، هو المصدر الدَّال على الحدث المجرد من الزمن؛ ولذلك تحقق فيها الترادف بين صيغتي فَعَل وفُعْل، ويرجع ذلك كما يبدو إلى اختلاف اللهجات، حيث مالت بعض القبائل العربية إلى النطق بالفتح فالفتح في هذه الكلمة، ومالت قبائل أخرى إلى النطق بضم فسكون، ونجد انسجام النطق في كل صيغة منهما، ومما يؤكد ذلك قول الإمام الفخر الرازي: " قرأ حمزة والكسائي (**حزناً**) بضم الحاء وسكون الزاي والباقون بالفتح وهما لغتان مثل السَّقم والسُّقم" (2).

2- فُعْل و فُعُل:

ومن نماذج ورود ذلك في القرآن الكريم:

أ – ورد في قوله تعالى (**سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ**) [آل عمران / 151]، قرئ (الرعب) : بضم العين وإسكانها (3).

أرجع أبو حيان الاختلاف في القراءتين السابقتين إلى اختلاف اللغات قائلا: " قرأ ابن عامر والكسائي (الرعب) بضم العين والباقون بسكونها فقيل لغتان، وقيل الأصل السكون وضُم إتباعا كالصَّبْح والصُّبُح، وقيل الأصل الضم وسكن تخفيفاً كالرّسْل والرُسُل " (4).

ب –كما ورد في قوله تعالى (**فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ**) [البقرة / 283]، قرئ (فرُهُن) على وزن " فُعُل " بالضم،. . وقد خفّف قوم فقالوا (رُهْنٌ) (1)

---

1 - ينظر حجة القراءات 542

2 - تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 24 / 195

3 ينظر: حجة القراءات 176

4 - البحر المحيط 3/ 83، وينظر: تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 9 / 27

ج- كما ورد في قوله تعالى (**كَأَنَّهُم خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ**) [المنافقين / 4]، وقرئ: و (خُشْب) بالإسكان. فـ " خُشْب " مِنْ " خَشَبَة " كـ " بُدْن " من " بَدَنَة " والتثقيل مثل "أُسُد" و"أُسْد" (2)

في الآية الأولى حدث تغير صوتي في بناء " فُعْل " وذلك بضم حركة العين ليصبح "فُعُل" وذلك لمماثلة حركة العين حركة الفاء المضمومة بالضم، وهذه الظاهرة ليست إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات داخل الصيغة، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد، كذلك يؤدي هذا الانسجام إلى طول الصيغة عن طريق زيادة مقاطعها من فُعْل إلى فُعُل مما يؤدي إلى التماثل بين مقاطع الصيغة.

أما في الآيتين الثانية والثالثة فحدث تغير صوتي مضاد لما سبق حيث خفف بناء " فُعُل " الذي ورد في كلمات " رُهُن و رُسُل و أُكُل و سَقُف و خُشُب و أُسُد " إلى " فُعْل " لتصير " فرُهْن ورُسْل و أُكْل و سَقْف و خُشْب و أُسْد "، وهذا التغير الصوتي يحدث للتخفيف عن طريق تسكين حركة العين المضمومة، ونلاحظ في كل ما سبق أنَّ التغير الصوتي لم يؤثر على دلالة الكلمات وإنما كان لانسجام الصيغة فقط.

3- فُعْلَى و فِعْلَى:

ورد في قوله تعالى (**تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى**) [النجم / 22] وقرئت بالهمز ضئزى (3).

قال الإمام الفخر الرازي في هذه الكلمة: " (ضِيزَى) قُرئ بالهمزة وبغير همزة، وعلى الأولى هي (فِعْلى) بكسر الفاء كذكرى، على أنَّه مصدر وصف به كرجل عدل أي قسمة (ضائزة) ، وعلى القراءة الثانية هي فعُلى وكان أصلها (ضوزى) ، لكن عين الكلمة كانت يائية فكسرت الفاء لتسلم العين عن القلب، كذلك فعل بـ (بيض) فإن جمع أفعل فُعل، تقول: أسود وسود، وأحمر وحُمر وتقول أبيض وبيض، وكان الوزن بيض وكان يلزم منه قلب العين فكسرت الباء وتركت الياء على حالها، وعلى هذا ضيزى للمبالغة من ضائزة؛ تقول فاضل وأفضل وفاضلة وفضلى وكبير وأكبر وكبيرة وكبرى، كذلك ضائز و (ضوز) و (ضائزة) و (ضوزى) على هذا نقول (أضوز) من (ضائز) و (ضيزى) من (ضائزة) " (4).

مما سبق يتبين أن كلمة " ضِيزَى " أصلها " ضُيْزَى "، وهنا نجد أن تغيرًا صوتيًا قد حدث للكلمة هو الانتقال من الضم إلى الكسر في فاء الكلمة، وقد ترتب على ذلك أن تحول عين الكلمة من حرف صامت إلى متحرك ليلائم الكسرة؛ نظرًا لأن الحرف المتحرك هو الياء وهو بمثابة الكسرة الطويلة التي تعد

---

1 ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 277

2 - ينظر حجة القراءات 709

3 - ينظر: النشر في القراءات العشر 1/ 447

4 - تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 28 / 257، وينظر: البحر المحيط 8/ 152

الكسرة جزءًا منها، وبذلك تم العدول من " فُعْلَى " إلى " فِعْلَى " ولم يكن هناك تغير في دلالة الكلمة مع هذا العدول، وبناء "فِعْلى" ليس من أبنية الصفات بإجماع النُّحاة وإنما جاء " " فِعْلَى " عنهم في الصفات في حرفين أو ثلاثة (1)؛ حكى أحمد بن يحي "رجل كيصى" وحكى غيره مشية حيكى، وحكوا أيضًا "رجل عزهي" و " امرأة سعلى " والصحيح " عزهاة " و " سعلاة " (2)، والقول في "مشية حيكى" مثل " ضيزى " أي أن أصلها حُيْكى ثم كسر فاؤها لتصبح حِيكى، وأما كيسى فقال عنه أبو علي إنه منون فلا يخالف ما قاله سيبويه، ومن ذلك يتبين إجماعهم على أن بناء "فِعْلى" ليس من أبنية الصفات.

4- فُعْلَة وفَعْلَة:

ورد في قوله تعالى (**خُطُواتِ الشَّيْطَانِ**) [البقرة / 168]، فـ (خُطْوَات) يقرأ بضم الطاء وإسكانها فالحجة لمن ضم أنه أتى بلفظ الجمع على حقيقة ما وجب له لأنه جمع خطوة، والحجة لمن أسكن أنه خفف الكلمة لاجتماع ضمتين متواليتين وواو فلما كانوا يسكنون مثل ذلك مع غير الواو كان السكون مع الواو لثقلها أولى ومعنى خطوات الشيطان طرقه والخطوة بفتح الخاء الاسم وبضمها قدر ما بين قدميك (3).

والخطوة بالضم تعبر عن معنى الاسمية، والخطوة بالفتح تعبر عن الحدث أي المصدر، جاء في لسان العرب " خطا خطوا. . . والخطوة ما بين القدمين " (4)، فالقيمة المورفولوجية(5) لكلمة خطوة تكمن في ضم الخاء ليعبر عن الاسمية، مقابل مورفيم الفتح في " خطوة " ليعبر عن معنى المرة الواحدة، وقال ابن منظور: " الخطوة بالضم ما بين القدمين. . . وقيل: الخُطوة والخَطوة لغتان، والخُطوة الفعل، والخَطوة بالفتح، المرة الواحدة " (6).

5- فُعُول و فِعُول (فعول قد تكسر فاؤه إن كان ثانيه ياء) :

ورد ذلك في قول الله تعالى (**وليسَ البِرَ بأنْ تأتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**) [البقرة / 189] قرئ (البُيُوت) و (البِيُوت) بالضم والكسر، فالضم هو الأصل لأنَّه على وزن " فُعُول " مثل كَعْب وكُعُوب (7).

---

1 - يقصد بحرف هنا الكلمة

2 - انظر: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم 1/ 251، والسعلاة: الصخابة البذيئة، والعزهاة: العازف عن اللهو والنساء، والرجل الكيص: الذي يأكل وحده، وقد كاص طعامه إذا أكله وحده 0

3 - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص 91

4 - لسان العرب 14 / 231

5 - المورفولوجيا: مصطلح حديث يطلق على علم الصرف. ينظر: معجم اللسانيات الحديثة (إنجليزي-عربي)، د. سامي عياد حنا، وآخرون، ط1997م، مكتبة لبنان. بيروت-لبنان: (Morphology).

6 - لسان العرب 14 / 231

7 - ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 258

6- مَفْعَلَة و مَفْعُلَة:

ورد في قوله تعالى (**فَنَظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**) [البقرة / 28.]، وقرئ (مَيْسُرَةٍ) لغتان بضم السين وفتحها (1).

ويرجع الاختلاف في الصيغة بين مَفْعَلَة بفتح العين و مَفْعُلَة بضم العين إلى اختلاف اللهجات العربية، وذلك لأنهما لغتان يعني أنهما قراءتان، والقراءات يرجع التعدد فيها إلى اختلاف اللهجات لأن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف تشمل اللهجات العربية ولذلك لم تتغير دلالة الكلمات بالنطق على البناءين، فلم يتبع التغير الصوتي فيها تغير دلالي كما هو ظاهر.

ويؤكد أبو حيان أنَّ القراءة بالضم والفتح لغتان، وينسب كل قراءة إلى أصحابها ثم يرجح النصب في قوله: " قرأ نافع وحده (ميسُرة) بضم السين، والضم لغة أهل الحجاز وهو قليل كمقبُرة ومشرُفة ومسرُبه، والكثير (مفعَلة) بفتح العين، وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة وهي لغة أهل نجد، وقرأ عبد الله (ميسوره) على وزن مفعول مضافًا إلى ضمير الغريم وهو عند الأخفش مصدر كالمعقول والمجلود في قولهم: ما له معقول ولا مجلود، أي: عقل وجلَد، ولم يثبت سيبويه مفعولاً مصدرًا، وقرأ عطاء ومجاهد إلى (ميسُرِه) بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير الغريم " (2).

ثانيا: اختلاف الصيغة واختلاف الدلالة: ومما ورد من ذلك ما يلي:

1- فُعْلَة وفَعْلَة:

ورد في قول الله تعالى (**إِلا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ**) [البقرة / 249]، قرئ (غَرْفَة) بالضم والفتح (3)، فالضمُّ معناه ملء الكف، والغَرْفة المرة الواحدة، وهي قراءة أبي عمرو، وكان أبو عمرو يطلب شاهدًا على قراءته (غَرْفة) من أشعار العرب العَرْباء؛ فلمَّا طلبهُ الحجاجُ وهربَ منه إلى اليمن خرج ذات يوم مع أبيه فإذا هو براكبٍ ينشدُ قول أمية بن أبي الصَّلْت (4):

ربَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ   ـرِ لهُ فَرْجَةٌ كحلِّ العِقَال

قال: فقلت له: ما الخبرُ ؟ قال: مات الحجاجُ ! قال أبو عمرو: فلا أدري بأي الأمرين كان فرحي أكثر: بموت الحجاج أم بقوله " فَرْجة "؛ لأنَّهُ شاهد قراءته (إلا مَنْ اغْتَرَفَ غَرْفَةً) (5).

---

1 - ينظر: النشر في القراءات العشر2/ 270

2 - البحر المحيط 2/ 355، وينظر: تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 7 / 90

3 - ينظر: النشر في القراءات العشر 2/ 262

4 - انظر: الكتاب 2/ 315

5 - كشف المشكلات -لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت 543هـ) ، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح1415هـ - 1995م، 1/ 178

مما سبق يتبين أن الاختلاف بين الصيغتين فُعْلَة بضم الفاء وفَعْلَة بفتح الفاء نتج عنه اختلاف في الدلالة، فالضم في **غُرْفَةً** جعل معناها ملء الكف، والفتح في (غَرْفَة) عبر عن معنى المرة الواحدة؛ لذلك فاختلاف الصيغة هنا نتج عنه اختلاف في الدلالة أيضًا ولم يكن راجعًا إلى اختلاف اللهجات.

وقد ذكر الإمام الفخر الرازي القراءتين في (غرفة) ثم فرق بينهما في المعنى في قوله: " قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (غَرْفَةً) بفتح الغين وكذلك يعقوب وخلف، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالضم، قال أهل اللغة (الغرفة) بالضم الشيء القليل الذي يحصل في الكف والغرفة بالفتح الفعل، وهو (الاغتراف) مرة واحدة، ومثله الأَكلة والأُكلة، يقال: فلان يأكل في النهار أَكلة واحدة، وما أكلتُ عندهم إلا أُكلة بالضم أي شيئاً قليلاً كاللقمة، ويقال الحزة من اللحم بالضم للقطعة اليسيرة منه، وحززت اللحم حزة أي قطعته مرة واحدة ونحوه الخَطوة والخُطوة بالضم مقدار ما بين القدمين والخَطوة أن يخطو مرة واحدة، وقال المبرد غَرفة بالفتح مصدر يقع على قليل ما في يده وكثيره، والغُرفة بالضم اسم ملء الكف أو ما اغترف به" (1) ، ويقول ابن هشام في إعرابها: " إن فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما حسوت حُسوة وحِسوة " (2).

2- مُفْعِل ومَفْعَل ومَفْعِل:

ورد في قول الله تعالى (**مَا شَهِدْنَا مُهْلِكَ أَهْلِهِ**) [النمل / 49]

قال أبو حيان في هذه الكلمة: " قرأ الجمهور (مُهلَك) بضم الميم وفتح اللام من أهلك، وقرأ حفص (مَهلِك) بفتح الميم وكسر اللام، وأبو بكر بفتحهما، فأما القراءة الأولى فتحتمل المصدر والزمان والمكان؛ أي: ما شهدنا إهلاك أهله أو زمان إهلاكهم أو مكان إهلاكهم، ويلزم من هذين أنهم إذا لم يشهدوا الزمان ولا المكان أن لا يشهدوا الإهلاك، وأما القراءة الثانية فالقياس يقتضي أن يكون للزمان والمكان أي ما شهدنا زمان هلاكهم ولا مكانه، والثالثة تقتضي القياس أن يكون مصدرًا؛ أي ما شهدنا هلاكه، وقال الزمخشري وقد ذكروا القراءات الثلاثة قال ويحتمل المصدر والزمان والمكان " (3).

مما سبق يتضح أن بناء " مفعل " تتعدد فيه الاستخدامات الصرفية تبعا لحركة الميم والعين فيه، فبضم الميم وكسر العين يكون اسما للفاعل، وبفتح الميم وكسر العين نجده يصلح اسما للزمان والمكان ومصدرًا ميميًا، وفي الآية الكريمة وردت كلمة " مهلك " بصور متعددة كما نلاحظ، فوردت بضم الميم وكسر العين على وزن مُفْعِل وهو بناء اسم الفاعل ولكن المعنى هنا يرجح أنها بمعنى إهلاك وهو الأقرب للصواب، كما وردت كلمة " مهلك " بضم الميم وكسر اللام وهو بناء المصدر الميمي ولا يكون المكان

---

1 - تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 6/ 154

2 - مغني اللبيب 1/ 782

3 - البحر المحيط 7/ 80 – 81، وينظر: تفسير الفخر الرازي المعروف بالتفسير الكبير 24 / 174

ولا الزمان، أما بناء مفعل بفتح اللام فيرجح على أنه لغة من مفعل بكسر العين، ومن هنا نرى تغير المعنى بتغير الحركة على المبنى الواحد.

3- فاعَلٌ وفاعِلٌ:

ورد في قوله تعالى (**وخَاتَمَ النَّبِيِّن**) [الأحزاب / 4.] قرئ: و (خاتم) بكسر التاء والفتح وهما لغتان (1) ، ويجوز فيمن كسر أن يكون " فاعلا " من ختم فهو خاتم، والمعنى من المضي، والإضافة محضة، وليست في تقدير الانفصال، ومن فتح التاء فهو مصدر، أي ولكن رسول الله وخَتْمَ النبيين.

فنلاحظ أنَّ حركة العين من بناء (فاعل) تتحكم في تأويله؛ فحين فتحها يؤول على أنه مصدر، وحين كسرها يؤول على أنه اسم فاعل، على أنه إذا كان اسم فاعل في الآية الكريمة فلابد أن يؤول بالمضي حتى تكون إضافته محضة ويعرف بالإضافة ليصلح عطفه على اسم الفاعل المعرف في الآية قبله " رسول الله "؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال كان نكرة في كل حال، فإن أضيف إلى معرفة لم يتعرف بالإضافة لأن إضافته غير محضة وهي إضافة لفظية في تقدير الانفصال؛ ولذلك يوصف به النكرة ولا يوصف به المعرفة، ومن هنا نرى أن العدول من الفتح إلى الكسر في حركة العين في بناء " فاعل " في الآية الكريمة ترجع إلى الاختلاف في اللغات إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنه لا يصح حينئذ تقديره معرفة وعطفه على معرفة، وفي وجه آخر يؤول بالمضي ويجعل الإضافة محضة ويرجع اختلاف القراءات إلى التأويل على أنه اسم فاعل أو مصدر، والوجهان يسير معهما معنى الآية الكريمة.

وقد ذكر الوجهين السابقين الإمام القرطبي في قوله: " (خاتم) قرأه عاصم وحده بفتح التاء بمعنى أنهم به ختموا فهو كالخاتم والطابع لهم، وقرأ الجمهور بكسر التاء بمعنى أنه ختمهم أي جاء آخرهم، وقيل: الخاتَم والخاتِم لغتان مثل طابَع وطابِع " (2).

---

1 - ينظر حجة القراءات 578.

2 - الجامع لأحكام القرآن الكريم 14 / 196، وينظر: الكشاف 3/ 353

المحور الثالث: خاتمة الدراسة:

1. 3 النتائج:

لسنا ندّعي في هذا البحث أننّا استطعنا أن نطرق جديدًا لم نسبق إليه؛ لأنّ ذلك يتنافى مع طبيعة الدراسات الصرفية ذات الطابع الدلالي. . . لكن حسبنا أننا استطعنا من خلال تناولنا التناوب الواقع بين الصيغ الصرفية في بساط نصوص القرآن الكريم الفسيح أن نصل إلى النتائج الآتية:

1. أنّ التناوب الدِّلالي بين صيغ التصريف يعدّ من أسباب حدوث الترادف بين ألفاظ اللغة؛ مما يؤكّد مذهب بعض اللغويين الذي رأوا أنّ الترادف قد يقع لأسباب صرفية.
2. أنّ ظواهر اللّهجات المتمثلة في القراءات القرآنية يمكن أن يكون تفسيرًا لبعض القضايا المتعلقة بعلم الصرف كقضية " **تناوب الأبنية الصرفية والعلاقة بينها** "[1]؛ مما جعل هذه الدراسة تُعنى بالقراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها، مع توجيهها لُغويًا، وذكر الفروق الدلالية المترتبة على ذلك في مواضع عديدة.
3. أنّ لدلالة الصيغة أثرا واضحا على دلالة المعجم؛ مما يؤكّد العلاقة الوطيدة بين الصيغة والدلالة؛ أو بين علم الصرف وعلم الدلالة.
4. تقرّر في هذا البحث المقولة الصرفية "**الزيادة على المبنى تدل على زيادة المعنى**" إذ إنَّ الصيغ المزيدة حينما تقع في موضع المجردة فإنها إن عدمت الدلالة على تكثير معناها أو المبالغة فيها، فإنها لا تعدم الدلالة على تأكيدها.
5. وتبيَّن من خلال الدراسة أن بعض التناوبات في الصيغ لا تتم اعتباطًا، بل يكون لقصد معيّن؛ مما يؤكّد صحة القول بأنَّ أهلَ الحجاز كانوا يحولون المفعول فاعلا إذا كان في محل نعت، كقول الله تعالى: {خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ} [الطارق /6] بمعنى مدفوق، كما يظهر ذلك من قول الفراء: " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم؛ أي أَن يَجْعَلُوا المَفْعُولَ فاعِلاً إِذا كانَ في مَذْهَبِ نعْت"[2] ، أي أنه يحيل ذلك لاختلاف اللغات.

---

[1] 1 – بحث باسم (معاني الأبنية العربية) للدكتور: فاضل صالح السامرائي، نشر بجامعة بغداد، طبعة 1401 – 1987

[2] 2 – تاج العروس 25 / 292

2. 3 التوصيات:

على الباحثين والدارسين الاهتمام بدراسة النَّحو في ظلال القراءات القرآنية؛ لأنَّ القرآن الكريم وقراءاته هما المصدر الأول والأوثق من مصادر التشريع اللغوي، فعليهما اعتمد جلُّ النُّحاة في بناء قواعدِهم، بل كان الغرض الأول من وضع النحو هو المحافظة على هذا الكتاب وصيانته عن وقوع اللحن فيه؛ ولأنَّ ربط النحو بالقراءات القرآنية يثرى الفكر النحوي، وهو في ذات الوقت يعد جانبًا تطبيقيًا.

ولقد تعاونَ النُّحاة والقراء جميعًا في خدمة هذا الكتاب العظيم، وإن اختلف المنحى بينهم؛ فالقراء بصدد توثيقه سندًا ورواية وتنحية ما لم يرد منه موثقًا، والنُّحاة بصدد توثيقه إعرابًا والتزامًا في قراءته بالصورة التي نزلَ بها؛ لذا على النُّحاة اللجوء إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة لأنَّها أوثق في مجال الاستشهاد من غيرها؛ لكونها ارتبطت بآيات الذكر الحكيم.

2. 3 فهرس المصادر والمراجع:

فيما يلي قائمة المصادر والمراجع الذي رجعنا إليها في هذا البحث؛ وهي مرتبة حسب الحروف الهجائية:

1.	أدب الكاتب – تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، السكوفي، المروزي، الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة – مصر، الطبعة الرابعة – 1963م
2.	البرهان في علوم القرآن – تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت – 1391هـ
3.	تاج العروس من جواهر القاموس – تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النشر: دار الهداية
4.	التطبيق الصرفي – تأليف د / عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية [د.ت]
5.	تفسير البحر المحيط، – تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/ زكريا عبد المجيد النوقي، د/ أحمد النجولي الجمل، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ
6.	تفسير الفخر الرازى المعروف بالتفسير الكبير، المؤلف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي أبو عبد الله فخر الدين ولد بالري من أعمال فارس من تصانيفه الكثيرة: مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، دار النشر / دار إحياء التراث العربى
7.	تفسير القرآن العظيم لابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي) ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: 1420هـ - 1999 م

.8	جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م: 526/16
.9	الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي - تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ)، دار النشر: دار الشعب - القاهرة
.10	حجة القراءات - تأليف: أبي زرعة ابن زنجلة [د.ت]
.11	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/إميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1998م
.12	الخصائص - تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار النشر: عالم الكتب — بيروت
.13	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) تحقيق: د. أحمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق — سوريا [د.ت]
.14	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تأليف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الفكر - سوريا 14.5هـ - 1985م
.15	شرح المفصل- لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، عالم الكتب، بيروت [د.ت]
.16	شرح شافية ابن الحاجب - لأبي الفضائل رضي الدين الحسن الاسترابازي (ت 715 هـ)، تحقيق د / عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1425 هـ - 2..4 م
.17	شرح شافية ابن الحاجب تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، الطبعة الأولى: 1395 - 1975 م
.18	الصاحبي في فقه اللغة العربي لابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس)، تحقيق أحمد حسن بسج، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ — 1997م
.19	فعلت و أفعلت - للزجاج، تحقيق / ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع [د . ت]
.20	فقه اللغات السامية — تأليف /كارل بروكلمان، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، 1397 هـ - 1977م
.21	فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، تحقيق: ياسين الأيوبي، الناشر : المكتبة العصرية الطبعة الثانية، 1420 هـ / 2000 م

.22	في أصول اللغة - مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث، 14.3هـ - 1983م
.23	كتاب سيبويه - تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 18. هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى
.24	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تأليف / أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
.25	كشف المشكلات وإيضاح المعضلات - صنعة / جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح1415هـ - 1995م
.26	الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1.94 هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت 1419هـ - 1998م.
.27	اللباب في علوم الكتاب — تأليف: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى- 1419 هـ -1998 م
.28	لسان العرب - تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى
.29	اللغة العربية معناها ومبناها - تأليف: د/ تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979م
.30	اللهجات العربية في التراث - تأليف د/ أحمد علم الدين النجدي، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1983م
.31	مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة طبعة جديدة، 1415 – 1995م،
.32	المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ 1998م
.33	معجم مقاييس اللغة (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر الطبعة: 1399هـ - 1979م:
.34	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تأليف: أبي محمد جمال الدين بن يوسف أحمد بن عبدالله بن هشام

	الأنصاري المصري (ت 76.هـ) تحقيق: د / مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار النشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة 1985م
35.	المفصل في صنعة الإعراب – تأليف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: د /علي بو ملحم، دار النشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى 1993 م
36.	النشر في القراءات العشر – تأليف / الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت 833 هـ)، تصحيح ومراجعة أ / علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان